

البحرين تخطط لرفع أسعار وقود الديزل لتقليل أعباء الدعم



شعار الهيئة الوطنية

«رويترز»: قالت الهيئة الوطنية للنفط والغاز البحرينية إن البحرين سترفع تدريجياً الأسعار المحلية لبيع وقود الديزل لتصل إلى نحو مثلها بحلول عام 2017 بهدف تخفيف عبء الدعم الثقيل عن كاهل المالية العامة.

وسيتم رفع السعر 20 فلساً ليصل إلى 120 فلساً «0.32 دولار» للتر في يناير القادم وإلى 140 فلساً في يناير كانون الثاني 2015 وإلى 160 فلساً في يناير 2016 وإلى 180 فلساً في يناير 2017.

وقالت الهيئة إنه حتى بعد أن يتم رفع الأسعار فإن سعر وقود الديزل في البحرين سيظل أرخص من الدول المجاورة. وسيسمح لصيادي الأسماك بشراء وقود الديزل بأسعار تقل عن السعر الرسمي الجديد.

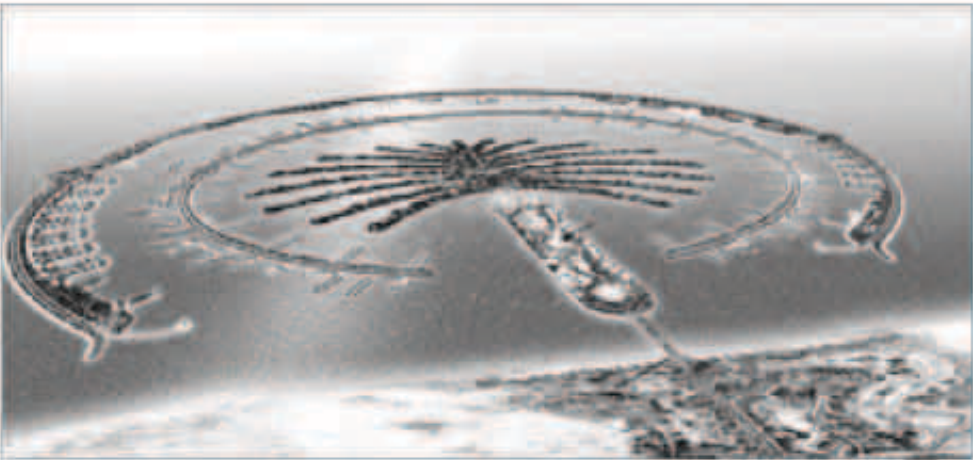
ومثل مصدري الطاقة الآخرين في الخليج تنفق البحرين بكثافة على دعم أسعار الوقود للمستهلكين لكنها أقل قدرة على تحمل الأعباء المالية فهي ليست غنية مثل جيرانها وتضرر اقتصادها منذ الاضطرابات السياسية التي اندلعت في 2011.

وحذر صندوق النقد الدولي هذا العام من أن البحرين تحتاج بشكل عاجل لإصلاح اقتصادها وتقليل أعباء الديون التي أصبحت لا يمكن تحملها. وتوقع الحكومة عجزاً في الميزانية قدره 3.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بحسب آراء محللين في استطلاع لرويترز. وقالت الهيئة الوطنية للنفط والغاز إنخصصات الدعم في الميزانية قفزت 93 في المئة فيما

بين 2007 و2012. ولم تذكر حجم القورات التي ستتحقق جراء رفع أسعار الديزل. وفي سبتمبر اجتمع وزراء النفط لدول مجلس التعاون الخليجي الست في العاصمة السعودية الرياض لمناقشة خطط طويلة الأجل لتوحيد أسعار الوقود لمنع عمليات التهريب. ولم يتضح بعد ما إذا كان قرار البحرين بزيادة سعر وقود الديزل مرتبط بهذا الاجتماع أم لا.

أكد التزام الشركة بإنجاز جميع مشروعاتها

لوتاه: تنفيذ «نخلة جبل علي» مرهون بأوضاع السوق العقاري والإلغاء غير وارد



أحد مشاريع نخيل

أكدت شركة نخيل العقارية أن مصير مشروع المئة نخلة جبل علي المئة مرهون بأوضاع السوق العقاري، واستمرار نمو الطلب على العقارات الفاخرة في الإمارة، بحسب علي راشد لوتاه رئيس مجلس إدارة شركة المئة نخيل المئة العقارية.

وقال لوتاه إن أي قرار بخصوص المشروع سيتم بناء على دراسة دقيقة لأداء القطاع العقاري واستعداده لإطلاق مثل هذه المشروعات.

وتوقفت العمليات الإنشائية في مشروع المئة نخلة جبل علي المئة مع بداية الأزمة المالية العالمية لتي الفت بظلالها على أداء القطاع العقاري في الإمارة خلال الفترة من 2009 - إلى 2011، إلى أن بدأت عملية تعافي القطاع منذ بداية العام 2012.

وأكد لوتاه أن إلغاء مشروع المئة نخلة جبل علي المئة غير وارد، لافتاً إلى أن الشركة ملتزمة بتنفيذ جميع المشروعات العقارية التي سبق أن أعلنت عنها وفق جدول زمني يتناسب مع احتياجات السوق. وقدمت شركة المئة نخيل المئة حزمة من الحلول المتنوعة لتسوية مستحقات المشترين والحاجزين في مشروع المئة نخلة جبل علي المئة، وبإقاي المشروعات التي سيتم استئناف العمل بها لاحقاً، حيث شملت تلك الحلول استرداد مدفوعات المستثمرين بالمشروع باستخدام الضمانات المالية المتعارف عليها، أو نقل حوزاتهم إلى مشروعات أخرى شارفت على الانتهاء، أو الإبقاء على حوزاتهم

بالمشروعات نفسها. وأضاف لوتاه أن شركة المئة نخيل المئة العقارية أعادت هيكلتها على دراسة المشروعات قبل إطلاقها بما يضمن تلاقي المشروعات مع نوعية الطلب الحقيقي في السوق العقارية، مشيراً إلى أن الشركة أطلقت 12 مشروعاً تطويرياً جديداً في دبي بعد استكمال عملية إعادة هيكلة الديون المالية والتجارية في أغسطس 2011، وضمت تلك المشاريع مختلف المنتجات العقارية.

ولفت إلى أن جميع للمشروعات العقارية التي طرحتها الشركة خلال العامين الماضيين، خلقت نسب مبيعات قياسية بعد استعادة الشركة ثقة المستثمر بفضل أدائها

المالي والتشغيلي الذي فاق جميع التوقعات، وأوضح أن قائمة المشروعات التي طرحتها المئة نخيل المئة خلال العامين الماضيين ضمت 7 مشروعات في المئة نخلة جميرا المئة، هي المئة كلوب فيستا ماري المئة، والمئة بالم ريزيدنسز المئة، والمئة أزور ريزيدنسز المئة، والمئة ذا فيوز شرق وغرب المئة، والمئة ذا بوينت المئة، والمئة نخيل مول المئة، فضلاً عن وتطوير البنية التحتية للسعة «N». وارتفعت أرباح المئة نخيل المئة بنسبة 57 في المئة في النصف الأول من العام الحالي لتصل إلى 1.2 مليار درهم، مقارنة مع 767 مليون درهم في الفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت الإيرادات في النصف الأول لعام 2013 بمعدل

الاحتياطي النقدي للمملكة مرشح بلوغ حاجز الـ3 تريليونات ريال في 2014

خبراء: 225 مليار ريال فائضاً متوقعاً للميزانية السعودية



النفط بالتداول فوق مستويات 100 دولار للبرميل الواحد، يأتي ذلك في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط أسعار العام الحالي نحو 108 دولارات، وهي الأسعار الذي ستنتج السعودية من خلالها في تحقيق فوائض مالية جديدة

من المتوقع ألا تقل عن 225 مليار ريال، ومن جانب، أكد الدكتور سالم باعجاجة، أستاذ المحاسبة في جامعة الطائف، أن المملكة ستعتمد على استمرار زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية من جهة، والإنفاق على الملفات الأخرى

التي يهدف المشاري، الخبير الاقتصادي والمالي، أن الفوائض المالية للميزانية السعودية خلال العام الحالي ستشهد فوائض مالية محققة بنحو 225 مليار ريال. وقال «عاشت المملكة نهضة تنموية كبرى خلال السنوات العشر الماضية، في ظل ارتفاع حجم الفوائض المالية المحققة، وهي الفوائض التي جاءت نتيجة لارتفاع أسعار النفط من جهة، والسياسة المالية المتحفظة التي تنتهجها البلاد من جهة أخرى».

مدينة لها بأكثر من 5 مليارات دولار حتى نهاية 2012

مصر تسدد مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية



مقابل إمدادات الوقود التي تشتريها منها. وكانت الحكومة قالت في وقت سابق إن المستحقات المتأخرة لتلك الشركات تبلغ 6.2 مليارات دولار. وقال مصدر مسؤول إن الـ500 مليون دولار الباقية من تلك الدفعة ستديرها وزارة البترول من مواردها الذاتية وتحول لاحقاً إلى الشركاء الأجانب. وكشفت بيانات مالية أن مصر مدينة لشركات منها «بي بي» و«جي غروب» و«إيسون» و«ترانس جلوب» بأكثر من 5.2 مليارات دولار حتى نهاية 2012.

كشف محافظ البنك المركزي المصري، هشام رامز، أن البنك حول بالفعل مليار دولار إلى وزارة البترول التي من المقرر أن تدفع المبلغ اليوم الاثنين لسداد جزء من متأخرات شركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد.

وقال المحافظ رامز «البنك المركزي حول مليار دولار لوزارة البترول المصرية كجزء من مستحقات الشركاء الأجانب، ووزارة البترول تحولها أمس لشركات البترول الأجنبية». والأموال جزء من دفعة أولى وافقت الحكومة على سدادها إلى الشركات

.. وتجذب 3.5 ملايين سائح إلى شرم الشيخ في 2014

وقال فودة لرويترز على هامش مؤتمر صحفي في دبي لإطلاق مشروع «2014.. عام السياحة العربية» إن معدل إشغال الفنادق يتراوح الآن بين 50 و55 في المئة «ولكننا نتوقع أن ترتفع هذا الأرقام تدريجياً لتعود إلى ما كانت عليه بين 70 و90 في المئة».

كان وزير السياحة المصري هشام زعزوع قال لرويترز في مطلع «ديسمبر» كانون الأول إن 25 دولة رفعت خطر السفر إلى المناطق السياحية في مصر وتوقع ارتفاع عدد السياح إلى ما بين 13 و14 مليون سائح في 2014.

وتعتبر إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويولات المصريين في الخارج مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة في البلاد.

المتشدين على جنود الجيش والشرطة، ويبلغ عدد السائحين في مصر 14.8 مليون سائح في 2010 قبل أن يتراجع في عام 2011 إلى نحو ثمانية ملايين سائح بعد الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك.

وفي 2012 انتعشت السياحة قليلاً واستقبلت البلاد نحو 11.8 مليون سائح، وكانت مصر تستهدف جذب نحو 13.5 مليون سائح في 2013.

لكن الاضطرابات وأحداث العنف في «يوليو» تموز و «أغسطس» التي تزامنت مع عزل مرسي وجهت ضربة مؤلة للقطاع الجوي إذ نصحت حكومات أوروبية مواطنيها بعدم السفر إلى مصر لقضاء العطلات.

أعرب خالد فودة محافظ جنوب سيناء المصرية عن أمله في اجتذاب نحو 3.5 ملايين سائح إلى منتجع شرم الشيخ الشهير في عام 2014 مع تعافي المحافظة من المشاكل الأمنية التي أثرت على النشاط السياحي بها.

وأضاف فودة لرويترز «بلغ عدد السياح في شرم الشيخ في عام 2013 نحو 2.5 ملايين سائح بسبب الأحداث مقارنة مع نحو أربعة ملايين سائح قبل ثورة 2011.

لكننا نأمل بالتعاون مع المشاغل في مارس وأبريل حتى يمكننا العودة إلى الوضع الطبيعي، نأمل بوصول العدد إلى 3.5 ملايين سائح العام المقبل».

ومنذ قيام الجيش بعزل الرئيس محمد مرسي في «يوليو»، تشهد شمال سيناء التي تتاخم إسرائيل وقطاع غزة هجمات من

وفقاً لبيانات البنك الدولي 2014

السعودية الثالثة عالمياً في دفع الضرائب وتتقدم ثلاث مراتب في تسوية حالات الإعسار



تقدم المملكة في سهولة دفع الضرائب يجني العديد من الاستثمارات الدولية

أن حلت في المرتبة 12 خلال العام 2013، فيما تراجع أيضاً ترتيب المملكة ثلاث مراتب في ما يخص تنفيذ العقود حيث جاءت في المرتبة 127 عالمياً في 2014 بعد أن كانت في المرتبة 124 في 2013.

وفقاً للترتيب الإجمالي للعام 2014 فقد تراجع ترتيب المملكة إلى المرتبة 26 عالمياً والثانية عربياً، وجاء تراجع المملكة على الصعيد العالمي في التقرير الجديد أربع مراتب بعد أن حلت في المرتبة الأولى على مستوى المنطقة والـ22 عالمياً في ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2013، وبلغ عدد الإصلاحات التي أجرتها اثنين.

ويرتب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي البلدان الـ189 على أساس 10 مؤشرات خاصة بالإجراءات الحكومية المتخلطة لأنشطة الأعمال التي تسجل الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء الإجراءات والمتطلبات الحكومية في مجالات، بدء النشاط التجاري.

وكذلك استخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

مقابل ذلك جاء تقدم المملكة إلى المرتبة الثالثة عالمياً في دفع الضرائب في 2014 بعدما كانت تحتل المركز السادس بين الدول التي تتمتع بسهولة إجراءات دفع الضرائب لديها وفقاً لتقرير دفع الضرائب 2011 Paying Taxes السنوي الصادر من البنك الدولي.

ويقس التقرير مدى سهولة دفع الضرائب من خلال تقييم العبء الإداري على الشركات للالتزام بالتشريعات الضريبية، ومن خلال احتساب إجمالي التزام الشركات الضريبي كنسبة مئوية من الأرباح قبل الضرائب.

ويسلط التقرير الضوء على 3 مؤشرات ضريبية رئيسية، هي الدفعات الضريبية في العام الواحد بما فيها عدد الدفعات المتعلقة بالضرائب على الأرباح وضرائب العمل وضرائب أخرى.

بالإضافة إلى الوقت المخصص للالتزام بالضرائب بالضرورة إلى عدد الساعات اللازمة للالتزام بضريبة الدخل على الشركات وضريبة العمل والضريبة على الاستهلاك، ومعدل الضريبة الإجمالي بما فيها الضريبة على الأرباح وضريبة العمل وضرائب أخرى.

وكان تقرير البنك الدولي الأخير أظهر تراجع ترتيب المملكة في تسجيل الممتلكات إلى المرتبة 14 عالمياً في عام 2014 بعد

حققت السعودية المرتبة الثالثة عالمياً في سهولة دفع الضرائب للمستثمرين وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية للعام 2014.

كما تقدمت المملكة وفقاً للتصنيف العالمي ثلاث مراتب في ما يخص تسوية حالات الإعسار بتقدمها إلى المرتبة إلى 106 بعدما كانت في المركز 109 خلال العام الماضي، ويقيس مؤشر تسوية حالات الإعسار دراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها، حيث تم تغيير اسم هذه المجموعة من المؤشرات من تصفية النشاط التجاري إلى تسوية حالات الإعسار.

ويسقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها، عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس.

ويستند التصنيف على أساس سهولة تصفية النشاط التجاري إلى معدل الاسترداد، ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة في ما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والحالة المستخدمة.